Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, WTO and International Organizations in Geneva

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة
ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية
الأخرى في جنيف

CHAN.2023. 042

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the letter of the independent expert on the enjoyment of all human rights by older persons concerning the call for written inputs from Member States on her report on violence, abuse and neglect of older persons, has the honor to attach herewith the contributions of Egypt in this regard.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 3rd March, 2023

Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations, CH-1211, Genève 10
Fax: +41-22 917 90 08

CC: Independent Expert on the enjoyment of all human rights by older persons

PERMANENT MISSION OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT
TO THE UNITED NATIONS OFFICE, WTO & OTHER INTERNATIONAL ORGANIZATIONS IN GENEVA
261 ROUTE DE LAUSANNE, 1292 – CHAMBESY
TEL: +41-22-731.6530 FAX: +41-22-738.4415
mission.egypt@bluewin.ch

ولاية الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان
دعوة لتقديم المساهمات: العنف وسوء معاملة وإهمال كبار السن

١- الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية: هل يوجد قانون يحظر التمييز على أساس السن؟ هل يوجد تشريع بشأن العنف ضد الأشخاص و / أو العنف المنزلي يشمل العنف و / أو الإساءة و / أو الإهمال لكبار السن؟ هل ينشئ القانون هيئة مستقلة متخصصة لتلقي شكاوى التمييز على أساس السن؟ هل توجد خطة أو سياسة أو استراتيجية وطنية للتصدي للعنف ضد كبار السن، تشرف عليها آلية وطنية لرصدها وتنفيذها؟ يرجى تقديم معلومات مفصلة ووثائق ذات صلة، إن وجدت.

خصص الدستور مادة مستقلة لضمان حقوق كبار السن، حيث تلتزم الدولة بأن تضمن حقوقهم صحيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وترفيهيا، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة. وتلتزم الدولة بأن تراعي في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات كبار السن، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعايتهم. وتلتزم بموجب الدستور بتوفير الرعاية والحماية للمرأة المسنة، وبرعاية المحاربين القدماء وبتوفير خدمات التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي في حالات الشيخوخة.

أعدت الحكومة مشروع قانون لحقوق المسنين، يهدف إلى العمل على توفير حماية ورعاية المسنين، وتحقيق تمتعهم بشكل كامل بجميع الحقوق والحريات الأساسية، وتعزيز كرامتهم وتأمين حياة كريمة لهم. وبموجب مشروع القانون، تلتزم الدولة بحماية الحق في الحياة، والطعام، والشراب، والسكن المناسب لسنهم وحالتهم الصحية، والكساء والالتزام باحترام حرياتهم في ممارسة خياراتهم بأنفسهم وبإرادتهم المستقلة، وعدم التمييز بينهم بسبب السن، أو الديانة، وتأمين المساواة الفعلية في التمتع بجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في كافة الميادين، وإزالة جميع العقبات والمعوقات التي تحول دون تمتعهم بهذه الحقوق.

ووفقا لمشروع القانون، تلتزم الدولة بتهيئة الظروف المناسبة لهم للمعيشة الكريمة من جميع المناحي في إطار من احترام الكرامة الإنسانية، ويتضمن المشروع الرعاية الاجتماعية والنفسية (والتي تشمل التكاتف الأسري، والرعاية المؤسسية، والرعاية المنزلية للمسن، والحق في الرعاية النفسية وإعادة التأهيل)، وتمكينهم من ممارسة الحق في التعليم والتعلم والعمل، وفي استعمال المرافق والخدمات العامة، والحصول على المعلومات، وحرية التعبير والرأي، وكذا الحق في ممارسة الرياضة والأنشطة الثقافية والترفيهية، والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، والحق في الحماية القضائية.

على صعيد التخطيط الاستراتيجي، تناولت الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان حقوق كبار السن، وتتضمن نتائجها المستهدفة ذات الصلة: توسيع برامج الحماية الاجتماعية الممنوحة للمسنين، وزيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية، وتعزيز التفتيش عليها، وتعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة، وتشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين، وتمكين كبار السن من المشاركة في الحياة العامة، ومن ذلك تعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات الخاصة بهم، وتنظيم حوار مجتمعي سنوي يستهدف تحديد الفجوات، ومجالات الاهتمام، وسبل التفاعل الملائمة مع قضايا كبار السن، وتعزيز فرص حصولهم على التعليم،

وتعزيز مشاركتهم في الحياة الثقافية، وإصدار تشريع متكامل يعزز حقوق كبار السن، وتعزيز المساعدة القضائية لكبار السن، وتسهيل ولوجهم لسبل التقاضي، وتشجيع التوسع في إنشاء دور رعاية لكبار السن [1].

أما عن الإطار المؤسسي فقد تم تشكيل لجنة عليا للمسنين برئاسة وزيرة التضامن الاجتماعي، وتضم من بين أعضائها جميع الأطراف المعنية بشئون المسنين بالإضافة إلى تمثيل المسنين أنفسهم بهذه اللجنة التي تهدف إلى وضع خطة متكاملة لرعاية المسنين في مصر، والعمل على تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لوضع وخدمات المسنين، بالإضافة إلى تنظيم وتنسيق برامج الوزارات والهيئات المعنية برعايتهم، واقتراح البرامج والأنشطة التي تكفل إشعار المسن بأهمية واستمرار دوره وعطائه ومشاركته الفاعلة في المجتمع واستثمار طاقاته، وإنشاء شبكة معلوماتية خاصة بأماكن الخدمات المقدمة لكبار المسن تشترك فيها جميع الجهات المعنية بموقع الحكومة ويتم تحديثها دوريا [2].

كما ينص مشروع القانون المزمع إقراره على إنشاء صندوق بوزارة التضامن الاجتماعي يسمى "صندوق رعاية المسنين"، تكون له الشخصية الاعتبارية العامة، ويتبع الوزارة المختصة، ويكون تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء، ويجوز لمجلس إدارة الصندوق إنشاء فروع أخرى له في المحافظات.

٢- **مظاهر العنف: ما هي أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال التي يواجهها كبار السن؟ في أي مكان/ سياق يحدث ذلك؟ يرجى تقديم معلومات مفصلة.**

تشمل أشكال العنف ضد كبار السن الإساءة اللفظية او الإشارة الرمزية وتتدرج حتى تصل إلى العنف الجسدي. كما يمكن ان تتخذ الإساءة أشكالا أخرى مثل إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو العاطفية أو الجنسية أو المالية.

ظهرت صور مستحدثة للعنف ضد كبار السن مثل الجرائم الالكترونية وما تشكله المعلومات المضللة من انتهاك واضح لحقوق الانسان للمسنين وخصوصيتهم وامنهم [3] أو ما يعرف بالإساءة المالية للمسنين، والتي يقصد بها إساءة استخدام أموال وممتلكات كبار السن بكل غير قانوني كما تشمل عمليات الاحتيال المالية والابتكارات التكنولوجية مثل أنظمة الدفع التي تدعم التطبيقات المالية ومحافظ الهاتف المحمول والذكاء الاصطناعي والخدمات المصرفية الصوتية فضلا عن البنوك المخصصة للهاتف المحمول فقط والتي يشكل الاعتماد عليها صعوبة واضحة لكبار السن.[4]

٣- **التقاطع: كيف يؤثر العنف وسوء المعاملة والإهمال على فئات معينة من كبار السن (مثل المسنات، وكبار السن من LGTB وكبار السن الذين ينتمون إلى الجماعات الإثنية والشعوب الأصلية، واللاجئين الأكبر سنا والمشردين داخليا، وكبار السن ذوي الإعاقة، وما إلى ذلك) يرجى تقديم معلومات مفصلة.**

تبذل الحكومة المصرية جهودا واضحة لضمان حقوق الانسان من المسنين والتي ترتبط في الوقت ذاته مع حقوق المرأة وذوي الإعاقة، إذ تشير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان في عامها الأول إلى بلوغ عدد التدابير المتخذة لتنفيذ محور تعزيز حقوق الانسان للمرأة، والطفل، وذوي الإعاقة، والشباب، وكبار السن (١٢٩) تدبيرًا، وبلغ إجمالي عدد النتائج المستهدفة (٦٠) نتيجة، منها (٤٦) نتيجة بدأ تنفيذها، و(١٤) نتيجة يجري التحضير لتنفيذها. بينما توزعت هذه التدابير بين (٤١) تدبيرًا لحقوق المرأة، و(٢٥) تدبيرًا لحقوق الطفل، و(٢٦) تدبيرًا لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، و(٢٩) تدبيرًا لحقوق الشباب، و(٨) تدابير لحقوق كبار السن. [٥]

كما تطلق وزارة التضامن حملات لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات تهتم فيها بشكل خاص بالسيدات المسنات، حيث تحمي الوزارة السيدات المسنات من عنف الأبناء بما يشمل الايذاء النفسي، الجسدي، الجنسي، الاستغلال المالي، أو الإهمال المنزلية داخل أسرة المسن بديلاً للرعاية المؤسسية والهجر وعدم توفير المأكل والمسكن والرعاية الطبية وذلك من خلال برنامج التدخل السريع، وبرنامج كرامة، ومشروع رفيق المسن الذي يقدم خدمة الرعاية... وغيرها.

٤- بيانات: هل البيانات متاحة على المستويين الوطني والمحلي حول العنف وسوء المعاملة والإهمال كبار السن؟ هل تشمل المسوحات الوطنية حول العنف تجارب كبار السن؟ إذا كانت متوفرة، يرجى تقديم أرقام وبيانات.

يوجد بجامعة بني سويف معهد متخصص هو المعهد القومي لعلوم المسنين يتولى إنتاج المعلومات والتقارير التي تتتبع حقوق المسنين كما يسهم في وضع إستراتيجية قومية للبحث العلمي متكامل التخصصات في مجال المسنين تساعد على إعداد كوادر علمية وابتكار نماذج للخدمات المتكاملة للمسنين. عبر إجراء دراسات علمية مقارنة للمسنين في مصر [٦]. كما أطلق المجلس القومي للمرأة في عام ٢٠١٧ مرصد المرأة المصرية كآلية لمتابعة تنفيذ المستهدفات الخاصة بوضع المرأة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠. أصدر المرصد العديد من التقارير حول وضع المرأة، منها ما يعالج قضايا نوعية مثل خدمات الرعاية للمسنين. [٧]

٥- الوصول إلى العدالة: كيف تفي الدولة بالتزاماتها لضمان وصول كبار السن إلى العدالة، والحصول على سبل الانتصاف والتعويض، عندما تكون حقوق الإنسان الخاصة بهم قد انتهكت نتيجة للعنف وسوء المعاملة والإهمال؟

وفق القانون المصري يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي إبلاغ السلطات المختصة بكل حالة سوء معاملة او إهمال في حق الشخص المسن عبر إجراءات تكفل الإبلاغ عن أي حالات يترتب عليها سوء معاملة المسن واتخاذ التدابير الاحترازية التي يكون من شأنها منع أي عنف أو إساءة ضد المسنين. [٨] ويجد الإبلاغ عن الجرائم أساسه القانوني في المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية المصري [٩]

من ناحية أخرى تقوم الدولة ممثلة في وزارة العدل بتهيئة مباني الجهات والهيئات القضائية والجهات التابعة لها، وإتاحتها للأشخاص كبار السن وذوي الإعاقة بشكل يتناسب مع احتياجاتهم، وتوفير كافة الخدمات لهم بشكل ميسر، ومراعاة الكود المصري لتصميم الفراغات الخارجية والمباني حتى تلائم ذوي الإعاقة الحركية في جميع المنشآت التابعة لوزارة العدل التي سيتم تصميمها مستقبلاً، وتم افتتاح عدد من المحاكم التي روعي إبان إنشائها اشتراطات الكود المصري والتي تلائم وتيسر حركة ذوي الإعاقة. خصصت وزارة العدل مكاتب مساعدة لخدمة ذوي الإعاقة وكبار السن في جميع المحاكم الابتدائية والجزئية على مستوى الجمهورية، وتم تدريب عدد من الموظفين بجميع المحاكم لتقديم المساعدات القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير أعمالهم كافة.[١٠]

٦- **الوصول إلى المعلومات: كيف يمكنك رفع مستوى الوعي بالعنف ضد كبار السن بين الجمهور؟ كيف يمكن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحصول على الخدمات الأساسية (مثل الرعاية الصحية والمساعدة القانونية والخدمات الاجتماعية والوصول إلى الملاجئ) وإتاحتها لكبار السن؟**

يعمل المعهد القومي لعلوم المسنين على تنمية ثقافة إيجابية للتعامل مع المسنين وتوقيرهم والإفادة من خبراتهم وتقدير عطائهم، فضلا عن الإعداد العلمي والفني لبرامج إعلامية للمسنين والقائمين على رعايتهم تهدف إلى زيادة الوعي بسبل تحسين مستوى التوافق الصحي والنفسي والاجتماعي لهم.[١١] تعمل مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة على تخصيص فقرات توعوية حول الخدمات التي تقدمها الدولة لكبار السن في مجالات الرعاية الصحية والخدمات الطبية، والحماية الاجتماعية.

٧- يرجى تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة لمنع ورصد ومعالجة العنف وسوء المعاملة ضد كبار السن.

يمكن الإشارة في هذا السياق إلى عدد من الممارسات من قبيل:

- تيسير تقديم الخدمات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تخصيص شباك لكبار السن وذوى والأشخاص ذوي الإعاقة، وتخصيص موظفين لمساعدتهم في إنهاء الإجراءات بغالبية الجهات الحكومية.
- أصدرت وزارة التضامن الاجتماعي في ٩ نوفمبر ٢٠٢١، اللائحة النموذجية المنظمة لخدمة وظيفة رفيق المسن، وذلك في إطار اختصاص الوزارة برعاية الفئات الأولى بالرعاية ومن بينها فئة كبار السن، والتي يتطلب تحقيقها تطوير الوسائل والآليات التي تمتلكها الوزارة لتحقيق الرعاية التي يستحقونها.[١٢]
- قدمت وزارة الصحة والسكان خدمات طبية لـ ٢٦٣ ألفًا و٢٠٧ مواطنين ممن يزيد سنهم على خمسة وستين عامًا ضمن برنامج "الرعاية الصحية المستمرة لكبار السن"، وذلك منذ انطلاق البرنامج في الأول من شهر أكتوبر ٢٠٢١. ويهدف البرنامج إلى تحسين جودة الحياة الصحية لكبار السن فوق خمسة وستين عامًا. كما رصدت الدولة مخصصات متنوعة لتطوير دور رعاية كبار السن والتوسع فيها. [١٣]
- تطوير شبكة حماية اجتماعية عادلة تستهدف - من خلال برنامجي "تكافل" و"كرامة"- الأسر التي تعاني من الفقر وغير القادرة على إشباع احتياجاتها الأساسية ومد شبكة الحماية لتشمل الفئات التي ليس لديها القدرة على العمل والإنتاج، مثل

كبار السن (٦٥ سنة فأكثر)، أو من لديهم إعاقة تمنعهم عن العمل، أو الأيتام. وكان من أهم النتائج التنموية الوصول لمعدلات واسعة من تغطية الأسر الفقيرة الواقعة تحت خط الفقر بإجمالي خمسة ملايين أسرة، بنسبة ٢٠% من إجمالي تعداد الأسر المصرية البالغ خمسة وعشرين مليون أسرة.[١٤]

- التوسع في برامج رعاية كبار السن لحمايتهم من العنف حيث تم إنشاء ١٧٢ داراً للمسنين، و١٩٢ نادياً للمسنين، يستفيد منها ٣٨ ألف شخص على مستوى الجمهورية. كما تستهدف الحكومة توجيه استثمارات عامة في خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، تبلغ ١١,٦ مليون جنيه لتحسين الخدمات المقدمة لكبار السن.[١٥]

- وهناك كذلك التجربة المصرية المقدمة لكبار السن في ظل مواجهة الأوبئة والأزمات من مقاومة جائحة كوفيد ١٩ والأزمة الروسية الأوكرانية، حيث قدمت وزارة التضامن الاجتماعي عدة تدخلات للحد من التأثيرات السلبية على هذه الفئة، منها تقديم ميعاد صرف الزيادة السنوية للمعاشات وربط زيادة المعاشات بمعدل التضخم والتوسع فى الصرف الآلى للتقليل من التزاحم وصرف إعانة عجز ٢٠ % من قيمة المعاش بمعايير محددة للاستفادة. كما تم تقديم الرعاية الصحية للمسنين لمواجهة فيروس كورونا فى إطار خطة الدولة لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، حيث تم منح الأولوية في التطعيم للمسنين وبلغ عدد المسنين ممن تم تطعيمهم بدور المسنين ٢٦٦٧مسن، وعدد ٧٥٣ مسنا نزيلا بمؤسسات الكبار بلا مأوي مع تطهير وتعقيم دور المسنين بشكل دوري والتأكيد على وجود غرفة عزل بكل دار ونشر التوعية للنزلاء بكل دار عن كيفية النظافة الشخصية والوقاية من فيروس كورونا، وتم التنسيق مع وزارة الصحة والسكان بأن يتم حجز الحالات المصابة الموجودة بدور المسنين بمستشفيات العزل وتوزيع كمامات ومطهرات وماسكات على دور المسنين وتوفير المساعدات الغذائية والدوائية للدور كما قدمت الرعاية الصحية والاجتماعية للمسنين "بلا مأوى" [١٦].